التنبؤ التشريعي في الأردن، وأبعاده الاقتصادية

نشر البنك الدولي، في شهر آب من العام 2024، ورقة سياسات بعنوان **"قياس القدرة على التنبؤ التشريعي"**، تناولت أهمية التنبؤ التشريعي، وأثره على تمكين الحكومات من تحقيق الأهداف العامة لسياساتها، وتعزيز قدرة الأسر والشركات على اتخاذ قراراتها.

ويُعرّف "التنبؤ التشريعي" بأنه استقرار القوانين والأنظمة، فكلما كانت التعديلات محدودة ومتباعدة كانت القدرة على التنبؤ بالتشريعات أعلى. وبالمقابل، فإن التغييرات المتكررة على التشريعات تؤدي إلى حالة من عدم اليقين، التي تضعف القدرة على التنبؤ بها، مما يفرض كلفًا عالية على الأسر والشركات.

قدمت ورقة السياسات الصادرة عن البنك الدولي مؤشرًا يقيس **"قدرة التنبؤ التشريعي"** من خلال احتساب نسبة القوانين والأنظمة التي يتم تعديلها في غضون أول 24 شهرًا من إصدارها، ويعتمد المؤشر في تحليلاته على كمّ هائل من البيانات التي يتم جمعها من المصادر الحكومية الرسمية، وبالتركيز على توقيت تعديل القوانين والأنظمة، ومدى تكرار تلك التعديلات. وتُعَدّ القدرة على التنبؤ مرتفعة في حال انخفضت نسبة المؤشر، وقد جاءت النتائج الرئيسة للورقة وفق الدول التي تمت دراستها على النحو الآتي:

1. **دوليًّا**، يُعَدّ الخطر من التعديل الأول على التشريع في فرنسا، والمجر، والهند، وبلغاريا، وتشيلي، وكولومبيا مرتفعًا إذا كان "في غضون أول 24 - 30 شهرًا بعد إقرار التشريع". ويكون الخطر في ذروته "بعد 12 شهرًا من تمرير التشريع". وبمرور الوقت، يأخذ المؤشر مسارًا منخفضًا في هذه الدول إشارة إلى انخفاض حالة عدم اليقين في البيئة التشريعية.

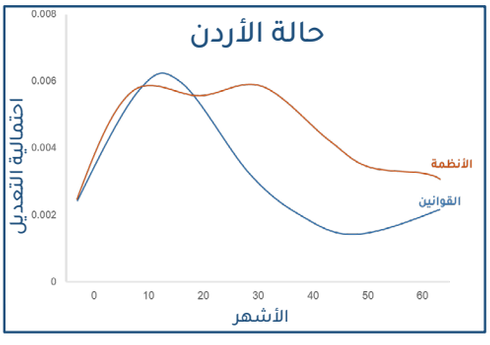

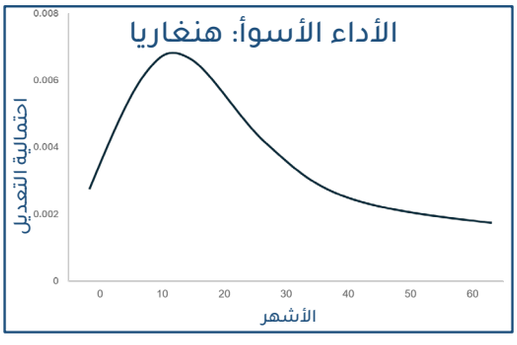

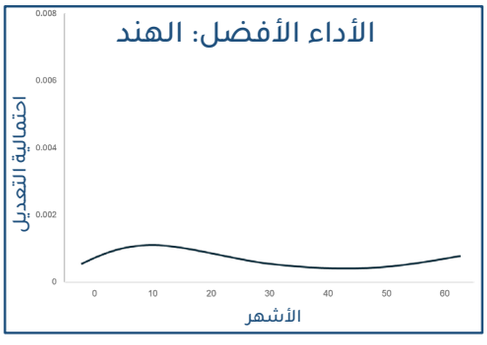

2. **وعند النظر إلى الحالة الأردنية**، يُعَدّ الخطر الأعلى للتعديل الأول على التشريعات في غضون أول 24 - 30 شهرًا من إقرارها، حاله حال الدول المذكورة سابقًا، إلا أن مسار المؤشر لا ينخفض بعد هذه الفترة، بل يأخذ مسارًا مرتفعًا من جديد بعد حوالي 4 سنوات من إقرار التشريعات. وهذا يعني أن الشركات والأسر في الأردن تواجه حالة من عدم اليقين التشريعي على المَدَيَيْن القصير والطويل أيضًا. وتُعَدّ هذه الحالة فريدة من نوعها بين الدول المتضمنة في الدراسة.

3. **وعند تحليل الحالة الأردنية**، بالنظر إلى **التعديلات على القوانين والأنظمة بشكل منفصل**، فقد وجدت الورقة أن **خطر التعديل على القوانين يُعَدّ منخفضًا نسبيًّا** بعد 24 شهرًا من إقرارها. إلا أن **خطر التعديل على الأنظمة يُعَدّ مرتفعًا** حتى بعد 40 - 45 شهرًا من إقرارها. وهذا يعني، بالمعدل، أن هناك خطرًا مستمرًّا ومرتفعًا بالمدى المتوسط على التعديلات التشريعية في الأردن.

بايجاز، تؤكد الورقة أهمية التنبؤ التشريعي كعامل رئيس في تعزيز الحاكمية الرشيدة، والتنمية الاقتصادية. كما تدعو الورقة إلى وضع سياسات قائمة على الأدلة، وتبني أنظمة إدارية ذات كفاءة من أجل تعزيز جودة التشريعات، والتنبؤ بها. ومِنْ ثَمّ استقرار البيئة التشريعية المحفزة للأسر والشركات.

ويؤكد منتدى الاستراتيجيات الأردني أهمية التنبؤ التشريعي لتعزيز ثقة المستثمر، وتمكين النمو الاقتصادي، فمن المرجح في بيئة تشريعية غير مستقرة وغير قابلة للتنبؤ، أن تقوم الشركات بتأجيل خططها الاستثمارية، أو تغيرها بالكامل، وهذا يؤدي إلى التراجع في التوظيف، والانخفاض في إنفاق الأفراد والأسر، وانعكاسات ذلك كله على النمو الاقتصادي واستدامته.